

تقرير

ضغوط على لبنان لمنع تعاون عسكري مع موسكو هل يخذل الحريري بوتين؟

خمسة أشهر مرت على زيارة الرئيس سعد الحريري لموسكو ولقاءه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وظلت وعوده بعقد اتفاقات عسكرية مع روسيا مجرد حبر على ورق.

قراءات الشوفي

كلام كثير قاله رئيس الحكومة سعد الحريري في موسكو في أيلول الماضي عن الرغبة في التعاون التجاري والعسكري بين البلدين، بعد أن رُسمت معالم اتفاقية التعاون العسكري على هامش مشاركة وزير الدفاع اللبناني يعقوب الضراف، في منتدى الجيش الروسي الذي انعقد في موسكو في آب الماضي. واستكملت جهود الصراف وقيادة الجيش بقاءات عسكرية في بيروت بين مختصين روس ولبنانيين، للاتفاق على النصوص المشتركة، قبل أن يرسلها الصراف إلى

هل يوقع الصراف مع نظيره الروسي اتفاقية التعاون العسكري في نيسان المقبل؟

الحكومة لأخذ التفويض بالتوقيع، فيما أنجز الروس نص الاتفاقية والتوقيعات اللازمة. على مدى السنوات الماضية، منع تعاون وزير الدفاع الياس المر وسمير مقبل مع الأميركيين، أي إمكانية لتعاون عسكري روسي لبناني جذي، في ظل سلطة سياسية لا تملك جرأة التعاون مع روسيا وإغضاب الأميركيين، فضلاً عن أن مشروع اتفاقية التعاون العسكري، بقي في أدراج اللجان النيابية سنوات طويلة، قبل أن يقره مجلس النواب نهاية العام الماضي. وما إن نشرت وسائل إعلام روسية مسودة اتفاقية التعاون المشترك

المرجوة (رابط الاتفاقية)، وهي ثمرة نقاشات عمرها سنوات، حتى تحركت الضغوط الغربية، ولا سيما الأميركية والبريطانية مع الحكومة اللبنانية. وعلمت «الأخبار» أن السفارة الأميركية في بيروت إليزابيث ريتشارد والسفير البريطاني هيوغو شورتر، مارسا ضغوطاً على الحريري بهدف عرقلة توقيع الاتفاقية. وبحسب المعلومات، فإن الطرح الأميركي البريطاني، توقف عند عنوانين: الأول، تأكيد الغربيين أن الجيش اللبناني يحصل على السلاح مجاناً من الولايات المتحدة وبريطانيا، بينما في حال توقيع اتفاق التعاون، ستمد روسيا لبنان بقرض مالي لأجل شراء الأسلحة، والثاني، إعلان الرغبة في الحفاظ على مصدر واحد لتسليح الجيش على شاكلة دول تحالف الأطلسي «الناتو»، وعدم تنوع مصادر الأسلحة ونوعيتها. وربط الدبلوماسيون الغربيون، بين اتفاقية التعاون العسكري اللبنانية - الروسية، ومؤتمر روما 2، المخصص لدعم الجيش والأجهزة الأمنية اللبنانية في العاصمة الإيطالية، الذي لا تزال المعلومات حول موعده متضاربة بسبب عراقيل تتعلق بالدول المانحة، ولا سيما العربية منها. هي ليست المرة الأولى التي يُحرم فيها الجيش اللبناني الحصول على أسلحة روسية، تدعم ترسانته المتواضعة بأسلحة من خارج التسليح الغربي، الذي يطوق قدرات الجيش ويحصرها في مهام «مكافحة الإرهاب» والعمل على بسط الأمن الداخلي، في ظل الصراع مع العدو الإسرائيلي والنوتر الحدودي القائم في اليز والبحر، وخصوصاً أن التعاون العسكري الروسي - اللبناني، تضمن الحديث عن تسليم روسيا لبنان مروحيات قتالية حديثة، وأنظمة تقنية ترفع من مستوى تسليح الجيش. ومع أن دولاً عربية مثل السعودية وقطر والبحرين والأردن، وبرغم علاقتها الوطيدة مع الغرب، تملك

الجرأة لعقد اتفاقيات عسكرية مع روسيا، تغطي حاجتها من أنواع محددة من الأسلحة، وعلى الرغم من وجود أكثر من 10 آلاف جندي أميركي على الأرض العراقية، ووجود الأميركيين في أكثر من

(مهرون طحطح)



ثلاث قواعد عسكرية في البلاد، سلّمت روسيا الحكومة العراقية عشر دبابات ت 90 متطورة، من أصل صفقة تسليم مئة دبابة من ذات الطراز وقّعت العام الماضي. وهذه الأمثلة وغيرها، تفكك الذريعة الغربية التي يحاول السفراء ترويجها في بيروت، وترسخ قناعة روسية بأن الحريري وبعض الأطراف اللبنانية، «لا يخضعون فقط للإرادة الأميركية، بل يسبرون مع الإدارة الأميركية في حربها ضد روسيا، إن من خلال عرقلة اتفاقيات التعاون العسكري، أو من خلال الممارسات التي يقوم بها مصرف لبنان تجاه الشركات الروسية، وتنفيذ العقوبات التي أصدرها الأميركيون من جانب واحد» على حد تعبير مصادر دبلوماسية. وفيما تؤكد مصادر وزارية بارزة في قوى 8 آذار، أن «الحريري يتهزّب منذ أشهر من اتفاقية التعاون العسكري مع روسيا وكأنها لم تكن»، قالت مصادر وزارية أخرى في فريق تيار المستقبل، إن «التعاون قائم مع الروس والاتفاقيات ستوقع»، نافية وجود أي ضغوط غربية. حين زار الحريري موسكو في أيلول الماضي، لم يكن خافياً على المؤسسة الرسمية الروسية، حاجة الحريري إلى غطاء دولي، وإلى صفقات تجارية تساعد رئيس الحكومة في استعادة بعضاً من قدراته المالية التي فقدتها في السنوات الماضية. وليس خافياً، وجود هواجس في المؤسسات الرسمية الروسية، من استخدام الضغوط الغربية على لبنان، كذريعة للحصول على «سمسات» من عقود التسليح المتوقعة، فيما تساور الغريبات الشكوك ذاتها حيال هذه النقطة. فهل يخضع الحريري للضغوط الغربية ويخذل الرئيس بوتين؟ وهل سيعمل حلفاء روسيا في لبنان على منع ذلك؟ أم أن مؤتمر الأمن الدولي السابع في نيسان المقبل سيكون موعداً لتكفل جهود الصراف بتوقيع الاتفاقية مع وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو؟

تقرير

جريمة الزرارية:

عامل المحطة خسر عينه إلى الأبد

توقيف المطلوب بجريمة عرباليم

ألقي القبض أمس على مازن ع، المشتبه فيه الرئيسي بقتل المغدور عماد حسن في بلدة عرباليم الجنوبية (قضاء النبطية) قبل 10 أيام. وقد تواری مازن عن الانظار منذ ذلك الحين، إلى أن تم توقيفه أمس وسُلم إلى مكتب فرع المعلومات في الجنوب القائم بالتحقيق. ويُتوقع إطلاق سراح عدد من الموقوفين بعدما تبين أنهم لم يكونوا على علم بالجريمة ولم يشاركوا في التحريض على ارتكابها.

(الأخبار)

هديك فرفور

قراية الرابعة عصرها، في محطة البنزين التي يعمل فيها منذ نحو شهرين في بلدة الزرارية الجنوبية، أطفئت عين العامل السوداني حمدي عز الدين أحمد. على حد تعبير طبيب التجميل والترميم ورئيس بلدية الزرارية الدكتور عدنان جزيني، «فُرمت» عين حمدي البصري برصاصة أطلقها المواطن اللبناني رج. على وجهه فهشمته. أصابت فكه العلوي واخترقت عينه لتخرج من أنفه. حدث هذا أول من أمس. وحسب رواية أهل البلدة، ووفق ما أظهرته كاميرات المراقبة في المحطة، عند الساعة عشر دقائق من عصر السبت، جاء

رج. ليزود سيارته بالبنزين. طلب من حمدي تزويد السيارة بقيمة ألفي ليرة، فاستجاب العامل له. وأثناء عملية التزويد، تزامن وجود أحد رواد المحطة، وكان يملأ دراجته النارية بالوقود، على مقربة من سيارة المشتبه به. كان يُمازح حمدي ويتحدث معه ويضحك معاً. يقول جزيني لـ «الأخبار»، إن المشتبه به ظن بأن حمدي يسخر منه ويتحدث معه، فتلاسن معه وهدده بالقتل قائلاً «والله بقتلك، بالرغم من محاولات حمدي الكثيرة التاكيد بأنه لم يكن يتحدث إليه».

الاقترب قبل أن يُصوّب سلاحه من نوع «بومب اكشن» على وجهه. أطلق النار وهرب. يرقد حمدي حالياً في مُستشفى النبطية الحكومي، ومن المقرر أن يخضع اليوم لعملية إعادة

من المقرر أن يخضع حمدي لعملية إعادة ترميم لفكه العلوي اليوم

ترميم للفك العلوي، أمّا عينه فقد «تعطلت تماماً»، بحسب جزيني الذي سيقوم بنفسه بإجراء العملية له. تفيد المعطيات الأولية أنه تمّ التعرف على المشتبه به من خلال

صور كاميرات المراقبة التي سجّلت رقم السيارة التي كان يستقلها والتي يبدو أنها مستأجرة. يقول جزيني إن المشتبه به من قرية جيشيت، لكنه من سُكان بيروت، وقد عُثر على السيارة التي كان يستقلها في بلدة أنصار. بحسب شعبة العلاقات العامة لقوى الأمن الداخلي، لم يتم توقيف الجاني بعد «لكنه قيد الملاحقة»، فيما تفيد دانا الاتصالات أنه اتصل بصاحب الشركة التي استأجر منها السيارة، وأخبره بأنه لن يُعيد إليه السيارة في الموعد المتفق عليه، وسيقوم بإعادتها لاحقاً، قبل أن يُقفل الخط بسرعة. يصف جزيني الحادثة بـ «المستغربة»، نظراً للتداعيات الخطيرة التي تُثيرها. برأيه، هذه الجريمة «تُحتم